الفصل الثاني عشر

نيكسون، الانفراج، ومشكلة ڤيتنام

"نريد مهلة ستة أشهر، وإذا لم نضع نهاية للحرب بعد مرور تلك المهلة، لكم أن تحضروا إلى البيت الأبيض، وتذكروا أسواره"

(هنري كيسينجر مارس ١٩٦٩

إلى مجموعة من الكويكرز)

"دعني أتكلم معك بصدق وصراحة وإخلاص، أنت كاذب"

(لي دوك تو

إلى هنري كيسنجر في ١٩٧٢)

"لن أكون أول رئيس يخسر حرباً"

(ليندون ب. جونسون، ١٩٦٧

ريتشارد م. نيكسون، ١٩٧٢)

فى صيف ١٩٦٨، قام الحزب الجمهورى بترشيح «ريتشارد نيكسون» لتولى الرئاسة. أما الحزب الديمقراطى فقد اختار «هيوبرت همفرى» نائب الرئيس «جونسون» الذى تبنى برنامجاً سياسياً تعهد فيه بالاستمرار فى سياسة «جونسون» فى ڤيتنام. حيث أن «نيكسون» كان ـ أصلاً ـ من أنصار الحرب الباردة وأكثرهم ضراوةً، فإنه لم يقدم أى حل بديل لجبهة مؤيدى السلام وبالتالى لم تكن هناك أية

فرصة فى التصويت بنعم أو لا على حرب ڤيتنام فى انتخابات ١٩٦٨؛ وقد ساهمت هذه الحقيقة ـ إلى حد كبير ـ فى المرارة الشديدة التى سادت حملة انتخابات الرئاسة. أما الحزب الثالث ـ فى تلك السنة ـ فقد رشح «جورج والاس» من «الباما»، وتبنى برنامج عمل للسياسة الخارجية، كان هدفه «قصف ڤيتنام الشمالية بالقنابل، حتى تعود إلى أيام العصر الحجرى»؛ فكان ذلك الحزب الوحيد الذى قدم حلاً مختلفاً عن الحزبين القديمين. وهكذا وجد مؤيدو السلام «الحمائم» أنفسهم دون مرشح للرئاسة فى ١٩٦٨، رغم أن عددهم كان يصل ـ تقريباً ـ إلى نصف تعداد سكان الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإن مؤيدى السلام «الحمائم» كان لديهم نفوذ نتيجة أعدادهم الهائلة، لأن كلاً من «نيكسون» و «همفرى» اضطرا إلى السعى للحصول على أصواتهم، فأعلن «نيكسون» أنه كانت لديه «خطة سرية لإنهاء الحرب»، وعندما سأله الصحفيون عن بعض التفاصيل، أجابهم «نيكسون» بأنه لا يستطيع أن يكشف عن خطته، ولم يفصح أبدا عن السبب وراء ذلك. أما «همفرى» فأشار سرا إلى أنه من مؤيدى السلام «الحمائم» ولكنه لم يكن يستطيع الكشف عن موقفه الحقيقى، إلا بعد أن يطمئن إلى انتخابه، لأنه ـ قبل كل شئ ـ كان نائب الرئيس «جونسون». واضطر «جونسون» أيضاً إلى استرضاء «الحمائم»، لأن استطلاعات الرأى أشارت ـ بوضوح ـ إلى ضرورة التحرك تجاه إحلال السلام فى ڤيتنام، إذا كان لـ «همفرى» (الذى كان متأخرا بشدة فى استطلاعات الرأى) أن يحقق أى فرصة فى الفوز على الإطلاق.

فى وقت سابق على ذلك ـ فى مايو ١٩٦٨ ـ كانت مباحثات مبدئية للسلام بين الولايات المتحدة وڤيتنام الشمالية، قد بدأت تشق طريقها فى باريس. وفى الفترة، التى امتدت من ذلك الحين حتى بدء الحملة الانتخابية، تبادل الجانبان المناقشات حول شكل المنضدة، التى سوف تستخدم فى مؤتمر المفاوضات النهائية للسلام. بدلا من القضية الحقيقية وهى تمثيل «الڤيت كونج» وسايجون. لقد اهتم كل من «جونسون» و«هوشى مينه» بالدعاية، أكثر من إهتمامهما بإحراز أى تقدم نحو

السلام، على الأقل حتى تظهر نتائج الانتخابات؛ ولذا لم يُحرز أى تقدم فى باريس طوال فترة الحملة الانتخابية.

وعندما اقتربت الانتخابات من الذروة، وجد «جونسون» أنه بحاجة إلى إستمالة «الحمائم» من أجل مصلحة «همفرى» وهذا ما فعله فى ٣١ أكتوبر، قبل الانتخابات بخمسة أيام، عندما أعلن عن بدء مباحثات السلام فى باريس بعد فترة قصيرة بحضور ممثلين عن الأطراف الأربعة، وعن قراره بايقاف «كل عمليات قصف فيتنام الشمالية من الجو أو البحر، أو بالمدفعية».

إن «همفرى» الذى أخذ يدنو من نيكسون فى استطلاعات الرأى بخطى ثابتة، سبقه فعلاً فى استطلاعات الرأى. وعندئذ دفع اليأس بنيكسون إلى اللعب بورقته الرابحة، فدفع بالسيدة «كلير تشينو» ـ أرملة القائد الشهير لفرقة «النمور الطائرة» ـ إلى إبلاغ الرئيس «ثيو» أن فيتنام الجنوبية «ستتلقى منى معاملة أفضل من الديمقراطيين»، ورداً على ذلك الوعد وجه «ثيو» ضربة إلى «همفرى» و«جونسون» بأن أعلن ـ قبل الانتخابات بيومين ـ بأنه لن يشترك فى مباحثات السلام، مما جعل إيقاف «جونسون» للقصف يبدو وكأنه خدعة سياسية متأخرة، بدلاً من خطوة حقيقية نحو السلام. وفى يوم الانتخابات، فاز «نيكسون» بـ ٤٣,٤ ٪ من الأصوات، مقابل ٤٢,٧ ٪ التى حصل عليها «همفرى». (حصل المستقل جورج والاس على ١٣,٥ ٪).

وبهذا النصر الذى أحرزه «نيكسون» بشق النفس، اكتسب الحق فى تقرير السياسة الأمريكية فى حرب فيتنام، وكانت أمامه خيارات عديدة. من المؤكد أنه استعاد فى ذاكرته الطفرة التى أحرزها إيزنهاور فى شعبيته، عندما أنهى الحرب الكورية بعد ستة أشهر من توليه منصبه. كان بإمكانه أن يفعل نفس الشئ فى فيتنام، ببساطه بإعادة الجنود الأمريكيين إلى الوطن؛ أو بالاستمرار فى سياسة «جونسون» فى شن حرب شاملة فى الجنوب مع عدم قصف الشمال؛ أو تسليم الحرب إلى الفيتناميين

ليتولوا القتال بأنفسهم باستخدام المعدات الأمريكية؛ أو مد نطاق القصف إلى الشمال، وتدمير هانوى، وتلغيم ميناء «هايفونج» وشن غزو بقوات برية. وآخر خيار أمامه كان استخدام الأسلحة النووية. وفى ظل طبيعية الحملة الانتخابية كان يمكن لنيكسون أن يتبنى أياً من الخيارات المذكورة، أو تغيير أى منها، بإدعاء أنها كانت «خطته السرية لإنهاء الحرب» وفيما عدا الخيار الأخير، كان بإمكانه أن يحصل على تأييد شديد وربما تأييد الأغلبية لأى من الخيارات الأخرى.

كانت هناك مشكلة فى تبنى الخيار الأول: بإنهاء الحرب، وهى أن هانوى كانت سترفض التعاون. ففى كوريا فى ١٩٥٣، حصل إيزنهاور على الموافقة الصينية على عقد هدنة، بعد أن هدد باستخدام الأسلحة الذرية فى حالة رفضهم الهدنة. ولكن فى ١٩٦٩، لم يكن نيكسون يتعامل مع الصينيين، بل كان عليه أن يتعامل مع «هوشى مينه»، الذى كان أكثر عناداً من جونسون، وكان رافضاً لقبول السلام ـ كحل وسط ـ كما فعل الصينيون فى كوريا* ـ إذ كان يريد كل فيتنام. وكانت القضية بالنسبة له (كما كانت بالنسبة لجونسون ونيكسون)، هى: من سيتولى الحكم فى سايجون؟ ضباط جيش فيتنام الجنوبية المرتبطون بالولايات المتحدة، أم «هوشى مينه» والشيوعيين؟ لم يكن من الممكن قبول حل وسط بخصوص تلك المسألة. إن إعتراض «هوشى مينه» لم يمنع نيكسون من الانسحاب، ولكن كان معناه أن انسحاب امريكا كلية سوف يتبعه نصر شيوعى.

أما الخيار الثانى، وهو الاستمرار فى سياسة جونسون، ففقد مبررات إستخدامه، إذ ثبت خطأ كل افتراضات كنيدى وجونسون بخصوص فيتنام وطبيعة الحرب هناك، بالإضافة إلى ثمنها الباهظ. وكان لابد من محاولة تطبيق أسلوب جديد.

(*) هناك سبب آخر لرغبة الصينيين فى حل الأزمة فى ١٩٥٣، هو أن كوريا الجنوبية كانت قد أنشأت جيشاً قادراً على الدفاع عنها. أما فيتنام الشمالية، فلم ترغب فى حل الأزمة فى ١٩٦٩، لأن جيش فيتنام الجنوبية كان قد أحرز تقدماً طفيفاً، رغم شحنات الأسلحة من الولايات المتحدة التى بلغت ـ تقريباً ـ أربعة أضعاف الكميات التى أرسلت إلى كوريا.

أما الاحتمال الذى لاقى أكبر قدر من الاستحسان والإعجاب، فكان تسليم السلطة إلى الڤيتناميين، وبذا يمكن تجنب الهزيمة وإحياء الأمل فى إحراز النصر فى نهاية الأمر، ومواجهة الضغوط التى تمارسها الجماعات المؤيدة للسلام فى الولايات المتحدة وتهدئة عدد كبير من «الحمائم» وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يترك المجال مفتوحاً أمام الاحتمال الرابع، وهو مضاعفة العمليات العسكرية ضد هانوى، ثم تصعيد الحرب بطريقة أخرى.

رغم جدية بحث الخيار الأخير، وهو استخدام الأسلحة النووية، من وقت لآخر ـ وعلى أعلى المستويات العسكرية والمدنية ـ إلا إنه لم يكن أبدا من الحلول المحبذة. فبالإضافة إلى ما سيجلبه على الولايات المتحدة من ازدراء وخزى أخلاقى، والمعارضة الحادة التى كان سيثيرها فى الجبهة الداخلية، كان استخدام القنبلة الضخمة سيحقق نتائج ضئيلة من الناحية العسكرية. وإذا قررت الولايات المتحدة إلقاء قنبلة نووية على هانوى، فالاحتمالات كانت قوية بأن الصين أو روسيا، أو كلاً منهما سوف ينتقم بإلقاء واحدة مماثلة على سايجون. وكانت الاحتمالات التى يمكن أن تحدث بعد ذلك مفتوحة بلا حدود، ولكن لم يوجد من أراد استكشافها ـ بما فى ذلك نيكسون.

وهكذا، إنتهى الأمر إلى إختيار برنامج عمل، أطلق عليه نيكسون «الڤيتنمة»، فبعد مرور عشرة أشهر على توليه الرئاسة، أعلن أن خطته السرية لإنهاء الحرب كانت ـ فى الواقع ـ خطة لاستمرارها، ولكن مع تخفيض عدد الإصابات الأمريكية. لقد عرض نيكسون أن تنسحب القوات الأمريكية المقاتلة ـ واحدة تلو الأخرى ـ مع الاستمرار فى تدعيم جيش ڤيتنام الجنوبية جوياً وبحرياً، وإعادة تسليحه بأفضل المعدات العسكرية الأمريكية على الإطلاق.

لقد دارت السياسة الأمريكية دورة كاملة، فقبل ذلك بثلاثة عقود ـ عندما بدأ فرانكلين روزفلت فترة رئاسته الثالثة ـ أعلن أن الولايات المتحدة ستقوم بتوفير أعظم ترسانة أسلحة للدول الديمقراطية، وقال إن الشباب الأمريكى لا يجب أن يحارب فى

أوروبا، ليؤدى المهمة التى يجب على الشباب الأوروبى أن يؤديها لنفسه (قال جونسون نفس الشئ عن الشباب الأمريكى والآسيوى). بدلاً من ذلك، فإن الولايات المتحدة ستقدم معدات الحرب لكى يتولى الآخرون كبح جماح المعتدين من دول المحور، وفى ١٩٦٩ عرض نيكسون أن يكبح المعتدين الشيوعيين، بأن يمد نظام «خدمات الإعارة ـ والإيجار» إلى ڤيتنام الجنوبية.

لكن ذلك الاختيار جلب الكوارث، إذ ثبت إنه من أسوأ القرارات التى اتخذها رئيس من أنصار الحرب الباردة. وكانت بعض النتائج المباشرة هى مد الحرب لمدة أربع سنوات، مع تكبد ثمن باهظ فى الأرواح والأموال، وارتفاع التضخم بنسبة لم يسبق حدوثها فى الولايات المتحدة (فقد زاد على رقم ٩ لأول مرة)، ومزيد من المرارة والانقسام والشقاء بين الشعب الأمريكى. هذا بالاضافة إلى استهزاء الرئيس بالدستور، حيث إنه قد مد نطاق الحرب ـ سراً ـ إلى لاوس وكمبوديا، ورغم الخسائر الفادحة التى تكبدتها شعوب البلدين، خسرت الولايات المتحدة الحرب فى نهاية الأمر .إن أفضل نتائج «برنامج الڤيتنمة» أنه اتاح لنيكسون بعض الوقت، وساعده على تجنب الإجابة عن السؤال الذى وجه إليه فى حملة إعادة انتخابه فى ١٩٧٢، ألا وهو «من خسر ڤيتنام؟»

بالطبع عندما تولى نيكسون الرئاسة، كان قد عقد آمالاً عريضة على سياسته. لقد أقنعه «د. هنرى كيسنجر» من جامعة هارفارد ـ المستشار العبقرى لنيكسون لشئون الأمن القومى ـ بوجود طريق مشرف للسلام فى ڤيتنام، أن ذلك الطريق يمر عبر موسكو وبكين. وكانت حجة «كيسنجر» أن مجرد إمتناع القوتين العظميين الشيوعيتين عن إمداد ڤيتنام الشمالية بالأسلحة، سوف يجبر هانوى على الموافقة على تسوية سلمية كحل وسط. إن كيسنجر بصفته خبيراً فائق البراعة فى العلاقات العامة، قدم هذه الخطة على أنها نموذج رائع للدبلوماسية الحاذقة، ونجح فى إقناع الصحفيين والمذيعين (ونيكسون) أنه قد حبك مكيدة جديدة تماماً فى السياسة

الخارجية، وهى ما أطلق عليها. «الربط»: إن الولايات المتحدة ستمتنع عن إسداء الخدمات إلى روسيا، إلى أن تحسن التصرف فى جنوب شرق آسيا بقطع فيض الأسلحة عن هانوى؛ وسوف يأتى السلام بعد ذلك.

لقد واجهت عملية «الربط» أشكالاً مختلفة من المشاكل، أولها: أنها لم تكن جديدة بالمرة، ففى الواقع كانت هى بالضبط السياسة التى اتبعتها كل الإدارات الأمريكية منذ روزفلت، (عندما امتنع ترومان عن منح ستالين قرضاً فى سنة ١٩٤٥، كان يأمل فى أن ذلك سيدفع روسيا إلى حسن التصرف فى شرق أوروبا). ولكن ذلك لم يؤد إلى أى نجاح كما حاول «دين راسك» تلك السياسة بالفعل فى فيتنام. إن سياسة الربط تجاهلت حقيقة واضحة، وهى أن توقف الولايات المتحدة عن إمداد سايجون بالسلاح يؤدى أيضا إلى احلال السلام مباشرة؛ وأن الامدادات التى كانت روسيا والصين ترسلها إلى فيتنام الشمالية لم تكن تمثل ـ على أية حال ـ اكثر من جزء ضئيل من المعدات العسكرية التى كانت الولايات المتحدة ترسلها إلى الجنوب.

لقد افترض «الربط» أن السياسة العالمية كانت تدور حول صراع القوى العظمى الدائم لتحقيق التفوق. ومثلما فعل «دالاس» و«أتشيسون» و «راسك»، اعتبر «كيسنجر» أن فيتنام الشمالية، وكمبوديا، ولاوس مجرد قطع شطرنج، يمكن للقوى العظمى أن تحركها على رقعة الشطرنج. لقد أصر على رؤية الحرب كلعبة معقدة جداً تتحكم فيها واشنطن وموسكو وبكين؛ كما عجز عن تصديق أن لهانوى أهدافها وأغراضها الخاصة المنفصلة عن أهداف روسيا أو الصين.

إن فكرة «الربط» أرضت جنون العظمة المصاب به «كيسنجر»، وتقريباً كل وزير خارجية أمريكى ـ وربما كان ذلك من ضروريات الوظيفة. ولكن د. هنرى كيسنجر المذهل فاقهم جميعاً فى هذه الصفة، وكانت ثقته بنفسه بلا حدود، وهكذا فإن كيسنجر أراد أن يحقق السلام، ليس فقط من أجل جيله، أو من أجل جيل أطفاله،

ولكن من أجل أولاد أولاده. وهذا الحلم المستحيل دفع كيسنجر إلى السعي لإبرام اتفاق مع روسيا على أوسع نطاق ممكن، فكل شئ كان مترابطاً ومتصلاً: نقص موارد بترول الدول الصناعية وحرب ڤيتنام، وبيع القمح إلى روسيا وكفاءة الصين العسكرية، وغيرها. ولم يكن كيسنجر ليرضى بأى شئ أقل من اتفاقية تشمل كل شيء، وتحقق السلام الدائم فى كافة أنحاء العالم. لقد ظن كيسنجر أن «سياسة الربط» ستمكنه من تطبيق مبادئ «مترنيخ» أفضل من «مترنيخ» نفسه.

وتبدأ أول خطوة عقد اتفاقية للرقابة على التسليح مع الاتحاد السوڤيتى ومنها ينبع انفراج أعم وأشمل فى العلاقات الدولية المتوترة، وتبادل التجارة مع روسيا، وانخفاض حدة التوتر فى الشرق الأوسط، والسلام فى ڤيتنام مع وجود الرئيس «ثيو» فى السلطة؛ بالإضافة إلى مباحثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية «سولت» التى كانت أهم القضايا التى واجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتى، اللذين كانا ينفقان مبالغ لا تحصى من الأموال على مزيد ومزيد من الأسلحة، التى بلغت قدرتها على التدمير آفاقاً لا يمكن تصديقها. من أجل كل تلك الأسباب، بذل كيسنجر جهوداً جبارة للتوصل إلى الرقابة على التسلح؛ وكانت إدارة جونسون قد بدأت المباحثات ولكنها حظت على قدر ضئيل من الأولوية، بحيث إن نيكسون وكيسنجر كانا ـ فى الواقع ـ يبدآن من جديد.

لقد حضرا مباحثات «سولت» ببعض مفاهيم تدعو إلى التروى، كان أهمها أنه قد ولت الأيام التى كان التفوق الأمريكى فيها بلا منازع. كانت الولايات المتحدة تمتلك ١,٠٥٤ من القذائف العابرة القارات (ICBM)، و ٦٥٦ من القذائف التى يتم إطلاقها من الغواصات، و ٥٤٠ قاذفات قنابل بعيدة المدى، وهى قوة كافية لقتل كل روسى أكثر من خمسين مرة. إلا أن روسيا قد نفذت برنامجاً عاجلاً لبناء ١٢٠٠ من القذائف عابرة القارات، و ٢٠٠ من القذائف التى تطلق من الغواصات، و ٢٠٠ قاذفة قنابل عملاقة. ووفقاً لما ورد فى إحدى دراسات وزارة الخارجية على لسان «مورتون هالبرين» ـ أحد مساعدى كيسنجر: «كان من

المستحيل تجنب استنتاج أنه لا يوجد برنامج استراتيجى أمريكى، يمكن تصوره، يوفر نوعية التفوق الذى حققته فى الخمسينيات».

كان من الصعوبة تقبل استنتاج «هالبرين»، ونادراً ما حدث ذلك. ولقد أعلن نيكسون أن الهدف الاستراتيجى الأمريكى الجديد، هو الكفاءة التى تعد أهم من التفوق. أما كيسنجر، فقد أقر بأن «محاولة الفوز بتميز أحاديّ الجانب فى المجال الاستراتيجى، لابد وأن تتسم بالتدمير الذاتى»؛ كما أن الأمريكيين قد أعطوا (سولت) أولوية كبيرة. ومع ذلك فإن نيكسون كان مازال يأمل فى احتفاظ الولايات المتحدة بمركز الصدارة فى الأسلحة الاستراتيجية، وقد نجح فى تحقيق هدفه.

من أول الإجراءات التى اتخذها نيكسون ـ بصفته رئيساً للولايات المتحدة ـ كانت إرسال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (التى اقتضت منع من لا يملكون أسلحة نووية من حيازتها) ـ والتى تولت إدارة جونسون التفاوض فيها ـ إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليها. وفى اليوم التالى لصدور تلك الموافقة ـ التى كان من المفروض أنها تمهد الطريق إلى إجراء مباحثات ذات معنى حول «سولت» ـ أعلن نيكسون برنامجاً جديداً لإنتاج قذائف مضادة ذاتية الاندفاع للقذائف (ICBM) (الباليستية)؛ وكان يهدف من وراء ذلك إلى خلق ما يمكن المساومة عليه فى مباحثات «سولت»، وبعبارة أخرى ـ مثلما قيل عن قصف فيتنام بالقنابل لضمان تحقيق السلام ـ كان نيكسون ينتج أسلحة جديدة لكى لا تضطر الولايات المتحدة إلى بناء أسلحة جديدة. كما صدق على إنتاج حاملة رؤوس نووية متعددة الاهداف (MIRV) وهدفها تزويد القذائف العابرة للقارات (ICBM) برؤوس طوربيد نووية يمكن توجيهها إلى أهداف منفصلة (من ٣ إلى ١٠ رؤوس لكل قاذفة). واعتبر معظم الخبراء العسكريين أن هذه الحاملات قفزة كمية، بالمقارنة بالتحول من الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة النووية. ورغم حديث نيكسون عن «الكفاءة» فإنه استمر فى مواصلة عمله حتى النهاية، عاقداً العزم على الاحتفاظ بالولايات المتحدة فى مركز الصدارة، فرفض السماح للمفاوضين الأمريكيين فى «سولت» بذكر

موضوع حاملات الرؤوس النووية (MIRV)، إذ كان ينبغي أن تنتهي الولايات المتحدة من تطوير واكتمال ونشر هذه الأسلحة قبل التفكير في تجميدها.

اقتضت اتفاقية «سولت١»، التي تم توقيعها أخيراً في ١٩٧٢ تجميد انتشار القذائف عابرة القارات، لكن بدون المساس بحاملات الرؤوس النووية (MIRV)، وكان ذلك أشبه ـ في مدلوله ـ بتجميد سلاح الفرسان في الدول الأوروبية في ١٩٣٨، لكن دون تجميد الدبابات. وطوال سنوات إدارة نيكسون، عكف البنتاجون على إضافة ٣ رؤوس نووية جديدة، كل يوم إلى ترسانة «ميرف»، وهي السياسة التي استمرت عليها إدارة «جيرالد فورد». ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية،كانت الولايات المتحدة في ١٩٧٣، تمتلك ستة آلاف من الرؤوس النووية، بينما كانت روسيا قد أنتجت ألفين وخمسمائة رأس نووية فقط، وبحلول ١٩٧٧، كانت الولايات المتحدة تمتلك عشرة آلاف رأس نووية، مقابل أربعة آلاف لدى روسيا. لقد كانت وسيلة غريبة لمراقبة سباق التسلح. ووفقاً لما دونه «لورانس مارتن» ـ مدير دراسات الحرب بجامعة لندن ـ «حتى الآن ـ ساعدت «سولت» على زيادة سرعة حيازة كلا الجانبين للأسلحة الاستراتيجية، بدلاً من المساعدة على الحد منها».

كانت اتفاقية «سولت» هي الاتفاقية الوحيدة لمراقبة التسلح، التي أبرمها أي رئيس للولايات المتحدة في العقود الأربعة الأولى للحرب الباردة. ومع ذلك، كانت بها أخطاء جسيمة، ليس فقط لرفض تجميد إنتاج الأسلحة عند المستويات التي وصلت إليها في ١٩٧٢، وليس فقط لرفض الولايات المتحدة تبادل «ميرف» بـ (ABM)* (الصواريخ المضادة للصواريخ)، وليس فقط لرفض الولايات المتحدة ـ مجرد التفكير

(*) القذائف المضادة للقذائف ذاتية الاندفاع (الباليستية) ABM: كانت روسيا قد تفوقت على أمريكا في إنتاج الـ، ABM أما أمريكا، فأصبحت على استعداد لتشغيل MIRV، في الوقت الذي كانت فيه روسيا متخلفة في أبحاثها، وكان من الممكن الموافقة على تبادل بسيط: لا «للميرف» ولا لـ «ABM»، ولكن العسكريين في كلا الجانبين أصيبوا بالرعب من فكرة التخلي عن امتياز كل منها. وبالتالي، لم يعقد أي اتفاق، وفيما بعد أقر كيسنجر أنه فكر في الأمر، وأنه كان على استعداد لتنفيذ التبادل، وأنه تمنى لو أنه أنجزه.

فى ـ فرض حظر على الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية (أطلق عليها فيما بعد «مبادرة الدفاع الاستراتيجى»)؛ ولكن أهمها جميعاً كان إخفاق «نيكسون ـ كيسنجر» فى اعتناق مفهوم الانفراج فى توتر العلاقات الدولية. وعلى حد تعبير «ريموند جارثوف» ـ الذى كان أحد المشتركين فى مباحثات رقابة التسلح ـ كان الرئيس والوزير «فى غاية التشكك من الرقابة على التسلح، كوسيلة لتوطيد الاستقرار على نحو أكبر، ولذا.. اعتمدا بقدر أكبر بكثير على الاستراتيجيات السياسية».

كان من المفترض أن يؤدى الانفراج فى توتر العلاقات الدولية إلى ثقة متبادلة، وتضمنت اتفاقية «سولت» إعلاناً للمبادئ، تعهد فيه الطرفان بعدم محاولة الاستحواذ على ميزة أحادية الجانب. ولكن، فى اليوم الذى غادر فيه «نيكسون» و«كيسنجر» موسكو بعد توقيع المعاهدة، ذهبا إلى إيران حيث عرضا على الشاه حرية الحصول على الأسلحة الأمريكية بلا حدود. ومن خلال الانفتاح على الصين (سيناقش فيما بعد) وتعزيز ترسانة الأسلحة الأمريكية وتلك الخاصة بحلفاء الناتو، وتشجيع نيكسون ـ عن طريق الشاه ـ للمتمردين فى أفغانستان، رأت روسيا المحاولات التى، تبذل من أجل تطويقها عسكرياً وسياسياً، وهو ما كان «نيكسون» يسعى إليه بالفعل. إن ما يدعو للسخرية أن نقاد «نيكسون» هاجموه، لأنه كان مستسلماً لمحاولة روسيا تهدئته بإعطائه إحساساً زائفاً بالأمن، بينما حقيقة الأمر هى أن نيكسون هو الذى كان يفعل ذلك ـ بالضبط ـ مع روسيا.

وضعت «سولت» قيوداً على إنتاج الـ ABM (اثنين لكل جانب)، مما دلل على قبول نيكسون لمفهوم «التدمير المؤكد المتبادل»، والذى أطلق عليه «ماد MAD». وأوضح «نيكسون» فى مذكراته أن «أحد الآثار المهمة لاتفاقية "ABM" كانت استمرار مفهوم الردع من خلال «الارهاب المتبادل». إن التنازل عن الدفاع بالصواريخ كان مدلوله أن كل جانب قد ترك سكانه رهناً لهجوم استراتيجى بالصواريخ وبالتالى، كان كلا الجانبان مهتماً ـ لأقصى حد ـ بمنع اندلاع الحرب التى لابد وأن يكون

دمارها متبادلاً. إن هذا البيان يعد مثالاً جيداً على مدى قصر الزمن، الذى يوصف بأنه «دائم» فى السياسة.

كانت سياسة «نيكسون»، عكس خطبه، موجهة للمحافظة على مركز الصدارة للولايات المتحدة ـ وهو ما نجح فى إنجازه فى «سولت» ـ ومع ذلك، فقد اضطر «كيسنجر» إلى الصراع، للحصول على التصديق على الاتفاقية المؤقتة، التى نتجت عن «سولت»؛ إذ اتهمه أعضاء مجلس الشيوخ بأنه كان يسمح بتفوق روسيا، وكان من السخف اتخاذ مثل ذلك الموقف. فى نهاية الأمر نجح «كيسنجر» فى الحصول على موافقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية المؤقتة، وبذلك أتم أول خطوة فى «سياسة الربط» وكانت الخطوة التالية فى اللعبة هى بكين.

منذ ١٩٤٩، لم تكن للولايات المتحدة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية. وطوال تلك الفترة تظاهرت الولايات المتحدة بأن الحكومة الصينية فى تايوان، وليس الشيوعيين فى بكين، هم الذين يمثلون الصين «الحقيقية». إن سياسة عدم الاعتراف ـ كسياسة ـ لم تكن ناجحة تماماً (بصرف النظر عن قيمتها على الصعيد الداخلى)، فإنها ـ بكل تأكيد ـ لم تقلل من درجة شيوعية الصين. وعندما تولى «نيكسون» و«كيسنجر» منصبهما، لم تكن الصين من القضايا التى كان عليهما مواجهتها، وكان الديمقراطيون يتجنبون إثارة الموضوع خوفاً من اتهامهم بالتساهل مع الشيوعيين، وادعى الجمهوريون ـ بزعامة «نيكسون» نفسه ـ الشعور بالولاء الحاد تجاه الحكومة الصينية فى تايوان. ولم يكن لدى الشعب أو الصحافة أو الكونجرس أقل فكرة عن أن الرئيس الجديد قد يعيد دراسة السياسة القديمة، التى كان وثيق الصلة بها طوال حياته المهنية.

فجأة ـ فى يولية ١٩٧١ ـ أعلن «نيكسون» أنه سيقوم بزيارة الصين، بناءً على دعوة زعماء الصين. لقد تولى هنرى كيسنجر تنظيم الرحلة، خلال سلسلة من الاجتماعات السرية التى عقدها مع «شوين لاى» القائد الثانى فى الصين، على أن

يتم تنفيذ الرحلة فى فبراير ١٩٧٢ . وحيث انه لم يحدث من قبل أن مارس الشعب الأمريكى ضغوطاً لتغيير السياسة الأمريكية تجاه الصين، كما لم تثر مناقشات عامة حول هذا الموضوع لعدة سنوات. فقد ظهر سؤال : «من» كان سيجنى «ماذا» من وراء ذلك الموضوع؟ أخذ المعلقون يخمنون أنه ربما أراد «نيكسون» و«كيسنجر» استخدام الانفتاح على الصين كوسيلة للضغط على كلّ من موسكو وهانوى.

لقد ثبت أن «نيكسون» رأى أن وقوع انفصال صينى سوفيتى يفتح مجالات شاسعة أمام الولايات المتحدة. لقد كان مؤمناً ـ بصفة خاصة ـ أنه بإمكانه تدبير الانفصام، بحيث يجبر كلاً من القوتين الشيوعيتين على التنازل عن فيتنام الشمالية، وهو الذى سيسمح ـ بدوره ـ للولايات المتحدة أن تخرج من فيتنام بأمان. وفكر «نيكسون» أن أفضل طريقة لضمان تعاون الصين وروسيا،كانت إثارة إهتمام كل منهما بتخمين النوايا الحقيقة للولايات المتحدة. إن انهماك «نيكسون» فى متابعة الانفراج ـ بكل هذا النشاط ـ كان لابد وأن يؤدى إلى إثارة قلق الصين، إزاء احتمال تحالف الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى ضد الصين. وفى نفس الوقت، أدى الانفتاح على الصين إلى إثارة مخاوف زعماء روسيا من تحالف الولايات المتحدة مع الصين ضدهم. لقد اكتست سياسة نيكسون بعديد من الظلال، ولكن الهدف كان ثابتاً دائماً: دفع موسكو وبكين إلى إجبار هانوى على السماح للولايات المتحدة بأن تقتلع نفسها من فيتنام الجنوبية، وعلى الامتناع عن الإطاحة بـ «ثيو»، إلا بعد مرور مهلة لائقة (لتكن بعد مغادرة نيكسون للبيت الأبيض فى ١٩٧٧).

ولكن بغض النظر عن مخاوف وقلق موسكو وبكين تجاه تحركات «نيكسون» لم يغير كلاهما من سياسته تجاه فيتنام، لقد استمرا فى إرسال الإمدادات إلى الرفاق الشيوعيين المحاصرين، خاصة المدفعية المضادة للطائرات. ولم تقدم أى من الدولتين الشيوعيتين إلى «نيكسون» أى نوع من المساعدة فى مشكلة فى فيتنام.

لقد أراد «نيكسون» أن يدخل التاريخ، لاشك أن الاعتراف بالصين ـ خاصة إعتراف نيكسون نفسه ـ يعد حدثاً تاريخياً بكل المقاييس. لقد كان مؤمناً بأن ذلك هو الإجراء المناسب اتخاذه، وأنه هو الرجل المناسب لاتخاذه، خاصة وأن عداءه للشيوعية كان ثابتاً ومعروفاً. ففى ١٩٧٨ ، قال «نيكسون» إنه كان واثقاً بأنه لم يكن بإمكان أى سياسى أمريكى آخر أن يقدم على تلك الخطوة. لقد كانت الخطوة سياسة صائبة، وقد يتذمر الجناح اليمينى (وهو ماحدث إلى حدما) ، ولكن لم يكن أمامه من يلجأ إليه غير «نيكسون» . أما الجناح اليسارى فلم يكن يستطيع سوى تأييد تلك الخطوة. إن السياسة الجديدة الجريئة والمثيرة، وما انطوى عليه الاعتراف بالصين من حكمة وحسن تقدير للأمور، والتغطية الرائعة التى قدمها التليفزيون للرحلة ذاتها بوجود نيكسون دائماً فى مركز الأحداث، كل ذلك كان لابد وأن يساعده على اكتساب ملايين الأصوات، إن مجرد رؤية «نيكسون» يصافح «تشو» ، أو يتبادل الحديث مع «ماوتسى ـ تونج» كان كفيلاً بإضفاء الهيبة عليه.

لقد اتخذ «نيكسون» خطوة تاريخية ومثيرة، لقد أصدرت حكومتا الصين والولايات المتحدة تصريحاً مشتركاً، أذيع من شانغهاى، بالموافقة على اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تطبيع العلاقات بينهما، بالإضافة إلى الموافقة على أن تصبح «فرموزا» جزءاً من الصين. وجاءت الخطوة التالية بعد ستة سنوات، عندما أعلن الرئيس «جيمى كارتر» فى ديسمبر ١٩٧٨ أن الولايات المتحدة قررت إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين، وفى نفس الوقت إنهاء معاهدة الدفاع المتبادل مع الصين القومية الخاصة بفرموزا. وفى الثمانينيات بدأت الدولتان فى إقامة علاقات تجارية.

وقد أحرزت سياسة الانفراج والترابط التى اتبعها «نيكسون» و«كيسنجر» ، بعض النجاح فى مناطق أخرى من العالم. وكان إنهاء بعض المشاكل القديمة المتخلفة من الحرب العالمية الثانية، جزءاً أساسياً من سياسة انفراج التوتر الدولى، وكانت برلين

المنقسمة إحدى تلك المشاكل، إذ شهدت تلك المدينة كثيراً من صراعات الحرب الباردة. وفى سبتمبر ١٩٧١، قام المنتصرون فى الحرب العالمية الثانية ـ بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا ـ بتوقيع اتفاقية برلين، التى قامت ألمانيا الشرقية والغربية بالتصديق عليها أيضاً، والتى اقتضت تحسين الاتصالات بين قطاعى المدينة المنقسمة. وأصبح ذلك الاتفاق جزءاً من الاتفاقية الشاملة لبرلين، التى تم التوقيع عليها فى يونيه ١٩٧٢ فى برلين، والتى تضمنت اعتراف الولايات المتحدة بألمانيا الشرقية. وفى ١٩٧٤ أقيمت علاقات دبلوماسية رسمية بين الولايات المتحدة وألمانيا الشرقية، وكان ذلك معناه أن الولايات المتحدة قد تخلت عن السعى إلى إعادة توحيد ألمانيا، وهى السياسة التى تبنتها لمدة ثلاثة عقود.

من ناحية أخرى، أبرمت اتفاقيات «هلسنكى»، بفنلندا، فى ١٩٧٢، وتم بمقتضاها الاعتراف بحدود كافة الدول التابعة لروسيا فى أوروبا الشرقية والزام الموقعين عليها (بما فى ذلك روسيا) بالدفاع عن حقوق الإنسان (دون وجود أجهزة لمراقبة التنفيذ). إن المعنى الجوهرى لتوقيع الولايات المتحدة على اتفاقيات «هلسنكى»، كان قبولها لنتائج الحرب العالمية الثانية فى أوروبا الشرقية. وهكذا تم التنازل عن السياسة القديمة التى نادى بها هارى ترومان بالمطالبة بـ ٨٥٪، ولم تعد الولايات المتحدة تعترض على سيطرة السوفييت على دول المنطقة.

كما استطاع «نيكسون» أن يضع حداً لمشكلة أخرى من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وهى الوضع الشرعى لجزيرة «أوكيناوا» بالمحيط الهادى، التى كانت الولايات المتحدة تسيطر عليها منذ ١٩٤٥. فى نوفمبر ١٩٦٩، عقد «نيكسون» اتفاقاً مع «إيساكو ساتو» رئيس وزراء اليابان، تم بمقتضاه إعادة الجزيرة إلى السيادة اليابانية فى ١٩٧٢، وإن كانت الولايات المتحدة حافظت على بقاء معدات عسكرية هائلة فى الجزيرة، مع الموافقة على استبعاد الأسلحة النووية الامريكية من الجزيرة.

وبمقتضى تلك التسويات العديدة، حصل اليابانيون على بغيتهم فى المحيط الهادى، وحصل الشيوعيون على بغيتهم فى برلين، وألمانيا الشرقية، وأوروبا الشرقية. أما الولايات المتحدة، فقد تراجعت عن المطالبة بالديمقراطية والمؤسسات الحرة فى المناطق التى يحكمها الجيش الأحمر، ولقد عكس هذا التراجع ـ بدوره ـ بزوغ عصر جديد فى تاريخ العالم. لقد انقضى التفوق الهائل للقوة الأمريكية إبان ١٩٤٥، وإن كانت هذه مسألة نسبية بالطبع، حيث إن القوة المدمرة الأمريكية فى ١٩٧٥ فاقت ـ بمراحل خطيرة ـ ما كانت عليه فى ١٩٤٥، ولكن بالمقارنة ببقية دول العالم كانت أقل كثيراً. وهذا ينطبق أيضاً على الاقتصاد الأمريكى، الذى ازدهر فى السبعينيات، كما لم يحدث من قبل، ولكنه أيضاً كان يعتمد على المصادر الخارجية، كما لم يحدث من قبل. فى ١٩٧٢ عانت الولايات المتحدة من عجز فى ميزانها التجارى، لأول مرة فى القرن العشرين. إن الولايات المتحدة التى كانت ـ فيما مضى ـ مصدراً رئيسياً للمواد الخام، أصبحت تستورد النحاس، والرصاص، والزنك، وأهم من كل ذلك البترول، بالإضافة إلى استيراد البضائع المصنعة الذى حقق أرقاما قياسية (فى ١٩٧٠ كانت ٦٠٪ من الواردات الأمريكية من السلع المصنعة و ٣١٪ فقط من المواد الخام ـ بما فيها البترول ـ والمواد الغذائية). ولحسن الحظ، ظلت الزراعة الأمريكية تتمتع بأعلى إنتاجية فى العالم، لدرجة أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحقق تحسناً جوهرياً فى ميزان مدفوعاتها، عن طريق بيع كميات هائلة من القمح لروسيا فى ١٩٧٢، ومرة أخرى فى ١٩٧٩. كانت حكومة الولايات المتحدة تدعم صادراتها. وربما تعد صفقة القمح أفضل مكافأة مباشرة، حصل عليها «نيكسون» من سياسة انفراج التوتر الدولى.

كانت مشكلة فيتنام ما زالت قائمة. كان الاختلاف الأساسى بين إدارة «جونسون»، وإدارة «نيكسون» هو أن جونسون كان مؤمناً بالانتصار العسكرى، بينما كان «نيكسون» يعلم أن الولايات المتحدة ليس باستطاعتها الانتصار فى الحرب، على

الأقل ليس بالثمن الذى كانت الأمة مستعدة لدفعه. لقد أدرك نيكسون أن مراعاة العوامل الاقتصادية (كانت تكلفة الحرب ـ ببساطة ـ باهظة)، والرغبة فى تحقيق السلام والسكينة على الصعيد الداخلى، تقتضى تخفيض الالتزامات الأمريكية فى ڤيتنام، والذى كان ـ بدوره ـ يعنى الرضا بنتيجة غير الانتصار. وكان أفضل ما يستطيع «نيكسون» أن يأمل فى تحقيقه ـ وكان هذا هدفه ـ هو الانسحاب التدريجى للولايات المتحدة، على أن يكمله تطوير ضخم للكفاءات القتالية لجيش ڤيتنام الجنوبية. وعندئذ ـ على أحسن الفروض ـ يمكن لڤيتنام الجنوبية أن تحافظ على استقلالها، ربما مثل كوريا الجنوبية، أما على أسوأ الفروض فكان سيترتب على ذلك وجود مهلة ملائمة بين الانسحاب الأمريكى وانتصار الشيوعيين.

ولكى يتمكن «نيكسون» من الحصول على المهلة الزمنية المطلوبة لبناء جيش ڤيتنام الجنوبية، كان عليه التخفيف من وطأة التذمر من الحرب، التى عمت فى الداخل. وبعد مرور أقل من شهرين على تولى «نيكسون» الرئاسة، زادت حدة التذمر الداخلى نظراً لقيام ڤيتنام الشمالية بشن هجوم ـ فى ٢٣ فبراير ١٩٦٩ ـ ترتب عليه إصابة القوات الأمريكية فى ڤيتنام والبالغ عددها ٥٤١,٥٠٠ (أعلى تعداد فى الحرب) بخسائر جسيمة، ولقد أعلن مذيعو التليفزيون أن عدد الوفيات بين المقاتلين الأمريكيين فى حرب ڤيتنام، قد فاق عددهم فى الحرب الكورية بأكثر من ٤٠,٠٠٠ جندى.

لقد رد «نيكسون» على الهجوم بالتحرك فى اتجاهين فى وقت واحد، أحدهما اتسم بالعنف، لكى يثبت لڤيتنام الشمالية أنه لا يذعن للضغوط، ولذا شن حرباً سرية على خطوط تموين ڤيتنام الشمالية فى كمبوديا. وكانت «السرية» معروفة ـ بالطبع ـ تماماً للكمبوديين والڤيتناميين، ولكن «نيكسون» نجح فى إخفاء الأمر عن الشعب (والكونجرس) الأمريكى طوال أربع سنوات من القصف المكثف. وكانت

سياسة جريئة وخطيرة، انطوت على قدر كبير من المجازفة. ولسوء الحظ، كان العائد الاستثمارى منخفضا، حيث أن أقصى ما حققته قاذفات القنابل الأمريكية (B- 52S) كان التسبب فى انخفاض ١٠ ٪ من حركة المقاتلين والمعدات من ڤيتنام الشمالية إلى ڤيتنام الجنوبية عبر كمبوديا. وكما حدث فى كوريا، لم يكن من الممكن أن تنجح خطة تدمير خط تموين العدو بقصفه بالنيران، مع عدو ينقل مؤنه على ظهور البشر السائرين على الأقدام، أو فى قوافل الدراجات.

بالإضافة إلى قصف كمبوديا، رفع «نيكسون» ـ بمنتهى العنف ـ درجة قصف ڤيتنام الشمالية، ولكنه لم يكتف باستعراض القبضة الحديدية على هانوى، بل عرض أيضاً قفازاً من نوع آخر، ففى ٨ يونيه ١٩٦٩ اجتمع نيكسون مع «ثيو» رئيس ڤيتنام الجنوبية فى جزيرة «ميدواى»،، ثم أعلن عن انسحاب أول فرقة للولايات المتحدة من ڤيتنام، قائلاً إنه بحلول أول أغسطس سيتم سحب خمسة وعشرين ألف جندى أمريكى، كما سيتم سحب مزيد من القوات كلما ارتفع المستوى القتالى لجيش ڤيتنام الجنوبية.

كانت نقطة تحول تاريخية، وكان الانسحاب نقيض سياسة تصعيد القتال فى ڤيتنام، التى اتبعها «جونسون»، كما كان أول تراجع استراتيجى أمريكى، له مغزى فى آسيا، منذ تراجع «ماك آرثر» من «اليالو» فى ١٩٥٠. ولم يقلل من أهمية هذا التحرك أن الرأى العام هو الذى فرض ذلك التصرف على «نيكسون»، الذى ساعد على استرضاء مؤيدى السلام «الحمائم» إلى حد كبير، بالاضافة إلى وعد نيكسون أيضاً بإنهاء التجنيد، وتكوين جيش من المتطوعين فقط. واتخذت الخطوة الأولى فى نوفمبر ١٩٦٩، فى شكل خلق نظام «القرعة» فى التجنيد، مما أضفى على عملية الخدمة الاختيارية قدراً أكبر من الشرعية بالنسبة لكل الطبقات والجماعات، ومكّـن الشباب من معرفة موقفهم من التجنيد.

كانت فكرة تكوين جيش من المتطوعين ـ فقط ـ سياسة ناجحة جداً، لأن الحركة المعادية للحرب، كحدث سياسى، كانت أساساً حركة طلابية، كما أن جيش المتطوعين أضعف بقدر جسيم من الدور السياسى لمؤيدى السلام «الحمائم»، لأنه سلبهم من مؤيديهم الرئيسيين وهم طلبة الجامعة من الذكور. وهكذا بينما عمد «نيكسون» إلى التصريح دائماً بأنه لن يسمح بأن تملى السياسة من الشارع، كان ذلك هو ما سمح به فعلا عندما منح الطلبة المعارضون ما كانوا يطالبون به ـ بالضبط: لا تجنيد بعد الآن. واعتقد «نيكسون» أن إدراك الطلبة أنهم لم يعودوا مهددين بالتجنيد، كان كافيا لان يسلب حركة معارضة الحرب. وثبت أن «نيكسون» كان على حق، حيث تضاءلت المظاهرات فى عهده عن عهد سلفه*، فيما عدا الفترة القصيرة التى تلت غزو كمبوديا فى مايو ١٩٧٠.

فى نفس الوقت، عكف «نيكسون» على إمداد جيش ڤيتنام الجنوبية بالمعدات على نطاق لم يسبق له مثيل من قبل، لدرجة أن جيش ڤيتنام الجنوبية أصبح فى ١٩٧٥ ـ عندما تم الاستسلام النهائى ـ فى المركز الرابع من حيث القوة العسكرية فى العالم**. لقد قام «نيكسون» بتحذير هانوى من أن سرعة الانسحاب الأمريكى من ڤيتنام ستعتمد على التقدم فى مفاوضات السلام فى باريس، وعلى مستوى نشاط العدو، وكان معنى ذلك أنه اتخذ موقفاً يفرض على هانوى أن تقلل من الأسلحة التى ترسلها إلى ڤيتنام الجنوبية، بينما يستمر نيكسون فى إمدادها بمزيد من الأسلحة.

(*) جدير بالذكر أن «جون ميتشل ـ النائب العام ـ عامل كل الجماعات المعادية للحرب، بمنتهى الصرامة والعنف؛ إذ كلف جهاز التحقيق الفيدرالى FBI بالتسلل داخل جماعات الطلبة، ثم تعطيلها أو تخريبها أو تدميرها، كما ساق جماعات أخرى منهم إلى المحاكم بتهم ملفقة، رفض المحلفون فى كل مكان تأييدها، ولكنها أدت إلى إنشغال تلك المنظمات ـ مثل: «المعادون للحرب من المحاربين القدماء فى ڤيتنام» ـ فى المحاكم.. حيث كرسوا كل طاقاتهم وأموالهم وقوتهم للدفاع عن أنفسهم. وقد أدى ذلك ـ بالإضافة إلى عديد من الإجراءات الأخرى، التى اتخذها «ميتشل» ـ إلى الحد من فعالية الجماعات المعادية للحرب.

(**) فى ١٩٧٩ استخدم الڤيتناميون هذه الأسلحة لسحق كمبوديا فى أسبوعين.

كان ذلك موقف الإدارة الأمريكية المعلن. أما سراً، فقد بدأ كيسنجر ـ فى أغسطس ١٩٦٩ ـ فى سلسلة من جلسات المفاوضات السرية فى باريس، مع «لى دوك تو» أحد أعضاء المكتب السياسى لهانوى، بهدف التوصل إلى عقد هدنة، تؤدى إلى إعادة أسرى الحرب الأمريكيين، وبقاء «ثيو» فى السلطة فى سايجون (على الأقل لمهلة مناسبة)، ووقف إطلاق النار. وفى مقابل ذلك، عرضت الولايات المتحدة التعهد بانسحاب كل قواتها من ڤيتنام، والاعتراف بسيطرة الشيوعيين على مناطق كبيرة من الريف فى ڤيتنام الجنوبية. ومن وجهة نظر هانوى، كان ذلك العرض يمثل محاولة للتخلص من الشيوعيين مقابل نصف رغيف من الخبز، فى الوقت الذى كان الرغيف بأكمله فى قبضتهم. ومن وجهة نظر «ثيو» كان العرض بمثابة خيانة، أى تسليم أجزاء من بلاده للعدو لمجرد تمكين الولايات المتحدة من إقتلاع نفسها دون فقد الكثير من ماء الوجه. أما وجهة نظر «كيسنجر»، فكانت أن العرض كان حل وسط معتدلاً، ولذلك كرس طاقته الهائلة وحماسه المطلق للنجاح فى تلك المحاولة التى استغرقت أربع سنوات. ولكنه نجح فى مهمته فى نهاية الأمر، وأثناء تلك المدة، تعرض «كيسنجر» لاختبارات مريرة فى الصبر وطول الأناة، فقد عمد «لى دوك تو» مناقشة نقطة ما صغيرة جداً مراراً وتكراراً، رغم تسويتها من قبل عدة مرات فى جلسات سابقة، فكان «كيسنجر» يتنهد بعمق، ثم يعاود مناقشة النقطة مرة أخرى.

بينما كان «كيسنجر» يعد لتقسيم ڤيتنام الجنوبية بين الأطراف المتنافسة، كانت الحرب مستمرة، فكان «نيكسون» مضطراً إلى تبريرها للكونجرس والشعب الأمريكى اللذين تزايد ضجرهما، فاستخدم عدداً من المبررات المختلفة، فقال إنه قد ورث الحرب، وإنه كان مستمراً فى القتال فقط لكى تنسحب القوات الأمريكية بسلام، أو كان يدفع بأن هزيمة الولايات المتحدة فى ڤيتنام ستؤثر ـ على نحو خطير ـ على المصالح الأمريكية فى مكان آخر. وفى أوقات أخرى كان يشير إلى الالتزامات الأمريكية وفقاً للمعاهدات المبرمة، والحاجة الماسة لإثبات أن الولايات المتحدة تنفذ وعودها للصديق والخصم على قدم المساواة.

كما حذر «نيكسون» الشعب الأمريكى من أن انسحاب الولايات المتحدة وانتصار «الفيت كونج» سيؤدى إلى حمامات دم رهيبة فى سايجون، عندما يفقد كل مؤيدى الولايات المتحدة صوابهم، عندئذ سوف تتحمل الولايات المتحدة وزر ذلك. لقد وجه نيكسون رسالة إلى الكونجرس ـ فى يناير ١٩٧٠ ـ عن السياسة الخارجية، أعلن فيها: «عندما تولينا عبء مساعدة ڤيتنام الجنوبية، وضع ملايين الرجال والنساء فى ڤيتنام الجنوبية ثقتهم فينا، والتخلى عنهم يعنى المجازفة بحدوث مذبحة، ستصدم وتفزع كل شخص فى العالم يقدر الحياة الإنسانية». لقد برر نيكسون الاستمرار فى الحرب، بإثارة قضية أهم من ذلك كله، وهى أسرى الحرب المعتقلين فى هانوى، فصرح مرة تلو الأخرى «سوف نستمر فى الحرب إلى أن نستعيدهم»، فكانت صرخة مليئة بكم من الانفعالات العاطفية كافية لإقناع معظم الأمريكيين أنه لابد من استمرار الحرب.

إلا أن قضية أسرى الحرب لم تمكن «ثيو» من الانتصار فى الحرب. لقد أدت سياسة «الڤيتنمة» ـ أولاً وقبل كل شئ ـ إلى زيادة المساعدات العسكرية إلى حكومة ڤيتنام الجنوبية زيادة هائلة، ولذا.. أمر «ثيو» بحالة تعبئة عامة، مستنداً إلى التدفق الهائل الفجائى للأموال والأسلحة. إن قيام «ثيو» بتجنيد كل الرجال البالغ عمرهم من ١٨ إلى ٣٨ سنة، أدى إلى زيادة عدد القوات المسلحة لجيش ڤيتنام الجنوبية من ٧٠٠,٠٠٠ إلى ١,١٠٠,٠٠٠، مما كان معناه أن أكثر من نصف سكان ڤيتنام الجنوبية من الذكور الأصحاء، أصبحوا فى الخدمة العسكرية. ولقد أوضحت «فرانسيس فيتزجيرالد» فى كتابها «نار فى البحيرة»، أن إحصاء قوات الميليشيا، والعاملين بدوائر الحكومة، وقوات البوليس البالغ عددها ١١٠,٠٠٠ يعنى أن «الولايات المتحدة كانت تتولى تسليح، وبطريقة أو بأخرى وإعالة، معظم سكان ڤيتنام الذكور خلال الحرب».

إن الزيادة المفاجئة فى جيش ڤيتنام الجنوبية، التى تزامنت مع سياسة «ابحث ودمر»

التى اتبعتها القوات الأمريكية المقاتلة، أدت إلى تمتع الجانب الأمريكى وحكومة ڤيتنام الجنوبية بميزة عسكرية حقيقية، وإن كانت مؤقتة. وتصف «فرانسيس فيتز جيرالد» النتائج قائلة: «الآن انجرف كل أو معظم الڤيتناميين فى آلة الحرب الأمريكية. إن سياسة الڤيتنمة استولت ـ بوضع اليد ـ على عماد الطاقة البشرية للدولة وحولتها إلى دولة معتمدة على الاقتصاد الأمريكى. لقد كانت النتائج مذهلة، إذ أصبحت الطرق الرئيسية مفتوحة للمرور، وازدهرت المدن بالأموال والبضائع الأمريكية. أما تلك العائلات الريفية التى ظلت فى المناطق الخصبة من الدلتا، فقد أصابها الثراء من المحاصيل الغزيرة للأرز (السحرى)، وأصبحت البلاد أكثر هدوءاً من أى وقت مضى من قبل».

من وجهة نظر الولايات المتحدة (و «ثيو») بدا أن سياسة «الڤيتنمة» بدأت تؤتى ثمارها. وبحلول ١٩٧٢، كان ٥٠٪ من السكان يعيش فى المدن (لقد قفز تعداد سايجون فقط من ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ فى عشر سنوات)، بينما أصبح اللاجئون من الريف، معتمدين على الأمريكيين. وكان توزيع السكان فى ڤيتنام الجنوبية مماثلاً للدول الصناعية، ولكن لم تكن لديها أية صناعات، فيما عدا مستلزمات الحرب والأمريكيين، وكان مصدر رزق اللاجئين الڤيتناميين إما بالعمل فى جيش ڤيتنام الجنوبية (حيث تولى الأمريكيون دفع مرتباتهم)، أو العمل لدى الأمريكيين مباشرة. وكان اللاجئون آمنين فى المدن. وبالطبع كانوا أحسن حالاً مما كانوا عليه عندما كانوا مقيمين فى «مناطق إطلاق النيران المفتوحة»، كما كانت الحكومة الأمريكية تتولى إطعامهم ـ ولكن لم يكن لديهم اقتصاد بالمعنى الحقيقى.

منذ ١٩٦١ فصاعداً، لم يمل الرؤساء الأمريكيون ـ قط ـ من التصريح بأن الولايات المتحدة كانت تقدم تضحيات ضخمة جداً فى جنوب شرق آسيا لمجرد رعاية مصالح شعوب تلك المنطقة. لم تكن لدى الولايات المتحدة أية نزعات إقليمية، كما أنها لم ترغب فى أن تصبح الحاكم المستعمر للڤيتناميين بدلاً من الفرنسيين.

وفى الواقع فإن الولايات المتحدة لم تحصل على أية ثروات من فيتنام، بل إنها غمرتها بالأموال. إلا أن «فيتز چيرالد» عقبت على ذلك قائلة: «ومع ذلك.. فقد أحدثت نفس النتائج التى تتأتى من أكثر النظم الاستعمارية استغلالاً، والسبب فى ذلك أن الحصص الهائلة من الموارد المالية الأمريكية لم توظف فى التنمية الزراعية أو الصناعية، بل فى خلق خدمات للأمريكيين وأعظم تلك الخدمات كان جيش حكومة سايجون. وبصفة عامة استخدمت الثروة الأمريكية لخلق وتدعيم مجموعة من الأفراد ـ لاجئين، وجنود، وبغايا، وسكرتيرات، ومترجمين، وخدم، وعمال تلميع أحذية ـ .. مجموعة لا تنتج أى شئ».

لقد كانت حكومة فيتنام الجنوبية حكومة دون بلد، وكان الشعب معتمداً عليها ـ أو بمعنى أصح على الأمريكيين ـ ولكنه لم يشعر بأى نوع من الولاء تجاهها. إن فيتنام الجنوبية ـ التى كانت فيما سبق إحدى مناطق تصدير الأرز الرئيسية فى العالم ـ أصبحت لا تنتج أى شئ تقريباً. كانت لدى حكومة فيتنام الجنوبية أسلحة وأموال، أما الجانب الآخر فكانت لديه قضية. كانت الحالة المعنوية للڤيت كونج وفيتنام الشمالية ترتفع وتهبط، خلال العقد الذى استمر فيه الدور الأمريكى الفعال، وهو ما قد يتعرض له أى جيش يظل مشتبكاً فى الحرب لمثل تلك الفترة الطويلة، ولكن الحالة المعنوية للشيوعيين ـ حتى فى أسوأ درجاتها ـ كانت أعلى بكثير جداً من الحالة المعنوية لجيش فيتنام الجنوبية، لدرجة لا تسمح بالمقارنة بينهما. كان الأمريكيون دائمى الحديث عن «التهدئة» و «اكتساب قلوب وعقول الشعب» فى الوقت الذى كان «نيكسون» يحقق فيه رقما قياسياً جديداً فى أطنان القنابل التى كان يسقطها على رؤوسهم، أما هؤلاء الذين نجوا من هجوم القنابل، فذهبوا إلى المدن ليصبحوا إما مجندين رغم أنفهم فى جيش فيتنام الجنوبية، أو خدماً مستاءين لدى الأمريكيين. فى الجيش كانوا عازفين عن القتال لسبب منطقى، هو أنه لم يكن لديهم ما يحاربون من أجله. ومع ذلك، صمدت قوات «الڤيت كونج» وفيتنام

الشمالية أمام أقوى قوات جوية فى العالم، وبذا كانوا يقدمون ـ على حد قول «ڤيتز جيرالد» ـ «مثالاً للشجاعة وقوة التحمل، تضارع أى مثيل فى التاريخ الحديث».

طوال عام ١٩٦٩ حتى ١٩٧٠، عمدت الولايات المتحدة إلى الانتظام فى نشر بيانات، تثبت أن سياسة «الڤيتنمة» أخذت تؤتى ثمارها. ووفقاً لبيانات «البنتاجون» أصبح فى إمكان جيش ڤيتنام الجنوبية أن «ينطلق»، فقد فاقت أعداد الجنود ما وصلت إليه فى أى وقت مضى، وأصبح لدى جيش ڤيتنام الجنوبية فرق أكثر، وقيادات ومعدات أكثر وأفضل. وفى ٣٠ أبريل ١٩٧٠، أعلن «نيكسون» ـ فجأة ـ عن أن قوة ضخمة من القوات الأمريكية، قد قامت بغزو كمبوديا، مدعمة بهجمات جوية جسيمة، وقوة هائلة من جيش ڤيتنام الجنوبية. وقال «نيكسون» إن الغرض من الغزو كان اكتساب بعض الوقت من أجل الانسحاب الأمريكى. لقد حقق غزو كمبوديا خسائر فى الارواح فى القوات الشيوعية، ولكن ـ فيما عدا ذلك ـ كانت نتائجه سلبية، فإنه لم يؤد حتى إلى إعاقة فيض الإمدادات إلى قوات «الڤيث كونج» وقوات ڤيتنام الشمالية الموجودة فى ڤيتنام الجنوبية. لقد حوّل كمبوديا إلى أرض معركة، وفى نهاية الأمر، أدى إلى وقوع تمرد شيوعى ناجح هناك، وبذلك تحققت نظرية الدومينو.

لقد أدى غزو كمبوديا إلى امتداد قائمة الدول التى تعهدت الولايات المتحدة بالدفاع عنها، بالرغم من وعد «نيكسون» الصارم، بعدم تقديم أية تعهدات لحكومة «لون نول» العسكرية، التى كانت قد أطاحت (فى ١٨ مارس ١٩٧٠) بحكومة «نوردوم سيهانوك»، وهو محايد حاول إبعاد كمبوديا عن الحرب. كما أن الغزو أدى إلى إحياء حركة معاداة الحرب فى الولايات المتحدة لفترة مؤقتة، خاصة بعد واقعة قتل أربعة طلاب فى ٤ مايو على يد الحرس الوطنى «لأوهايو»، الذى أطلق عليهم النار فى جامعة ولاية «كنت». وأتيحت الفرصة أمام هنرى كيسنجر، لكى يستعرض عبقريته الأكاديمية، وهو يشرح لمجلس الشيوخ لماذا

لم يكن غزو كمبوديا غزواً لكمبوديا*.

ومع ذلك فإن الشعب الأمريكى لم يكن مستعداً لأن يزج بشبابه فى حرب فى دولة أخرى. لم يكن مجرد الطلبة بجامعة «كنت» وغيرهم هم الذين اعترضوا، بل إن الكونجرس وافق على مشروع قرار لإجبار «نيكسون» على إبعاد القوات الأمريكية البرية والجوية من كمبوديا فى يوليه ١٩٧٠؛ واستمر «نيكسون» فى قصف كمبوديا، مع المداومة على خداع الشعب والكونجرس.** ولكن نيكسون إضطر بالفعل إلى سحب القوات، معلناً أثناء ذلك أن العملية أحرزت نجاحاً باهراً. وفى واقع الأمر لقد وضع نفسه فى موقف اضطره إلى الدفاع عن حكومة أخرى، لم يكن من الممكن أن تتولى الدفاع عن نفسها، وحمل جيش ڤيتنام الجنوبية مسئولية جديدة لم يكن بإمكانه تحملها.

عندما أعلن «نيكسون» عن الغزو، قال: «إذا تصرفت أقوى دولة فى العالم فى مواجهة الكوارث، مثل عملاق عاجز هزيل.. فإن القوات الديكتاتورية والفوضوية ستتوعد الأمم الحرة والمؤسسات الحرة فى كافة أنحاء العالم» ومع ذلك، فإن المخاطرة المهولة التى جازف بها ـ بتوسيع نطاق الحرب ـ أسفرت عن نتائج سلبية جدا لدرجة أظهرت بالفعل عجز الولايات المتحدة ـ تقريبا ـ عن مواجهة حرب عصابات آسيوية.

فى تلك الآونة ظهرت قوة جديدة فى مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية،

(*) وفقاً لكيسنجر لم تكن حكومة كمبوديا تدرى ـ ولم تكن تريد أن تدرى ـ شيئاً عما كان يجرى داخل حدودها. إن حكومة كمبوديا لم تقم ـ فعلياً ـ بدعوة القوات الأمريكية للدخول، ولكنها لم تقاوم أيضاً، كما أن الإقليم الذى غزته الولايات المتحدة لم يكن محايداً على الإطلاق، إذ كان يعج بالقوات الشيوعية، ولم يمارس الكمبوديون سيادتهم تجاهه، ولذلك.. فإن غزو كمبوديا لم يكن غزواً لكمبوديا.

(**) لم يواجه «هنرى كيسنجر» أية مشكلة فى تبرير الخدعة. واعترف فيما بعد أمام لجنة مجلس الشيوخ، أنه إذا كان السر قد تم إفشاؤه، لأدى ذلك إلى اندلاع المظاهرات فى الشوارع، وبالتالى كان ذلك سيؤدى إلى المخاطرة بخطط السلام التى اعدتها الإدارة الأمريكية. وكان ذلك ـ على الأقل ـ متسقاً مع موقف «نيكسون»، الذى يرر أن الولايات المتحدة كانت تنشر الحرب لإحلال السلام.

وبدأت تمارس نفوذها. طوال الحرب الباردة، وحرب ڤيتنام،كان الكونجرس يغض البصر عن كل ما يجرى، إذ تغاضى عن واجباته الدستورية، على أساس أن الرئيس فى العصر الحديث، يجب أن تكون لديه حرية التصرف الفورى ضد المعتدين. ومنذ منتصف الأربعينيات فصاعداً، تولى الكونجرس سن التشريعات فى الجبهة الداخلية، بينما تولى الرئيس الجبهة الخارجية، وكان ذلك النظام مرضياً للجانبين، طالما استمرت الولايات المتحدة فى إحراز الانتصارات. ولكن ضياع النصر فى ڤيتنام، وطبيعة الصراع ـ الذى طال مداه هناك ـ أحدث تغييرا، لقد بدأ الكونجرس يفرض سلطته. لقد أدرك «لينكولن» و«ويلسون» و«روزڤلت» أن الدول الديمقراطية لا تستطيع أن تخوض حروباً طويلة، لأن الحروب الطويلة تصبح ـ فى نهاية الأمر ـ حروباً غير شعبية، وأول مكان تتجلى فيه مظاهر عدم الشعبية، هو الكونجرس باعتباره ذلك الفرع من الحكومة اللصيق بالشعب والأكثر اقتراباً منه.

لقد ثبطت الحرب من عزيمة الكونجرس والشعب الأمريكى وأجهدتهما، ووقف الجميع عاجزاً عن اتخاذ قرار إزائها. إن الاتجاه الغريزى لمنح الثقة للرئيس عندما تكون الامة فى حالة حرب، كان اتجاها فى منتهى القوة. وكان «نيكسون» يعتمد ـ دائماً ـ على نفوذ مركزه فى تنفيذ سياسته، وكان البعض يرى أن الكونجرس لا يملك أن يفعل شيئاً، لأن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالى كانت كل السلطة فى يده.

ومع ذلك، فإن السلطة العليا ـ وفقاً للدستور الأمريكى ـ لا تكمن فى البيت الأبيض، وإنما فى الكونجرس. إن من سلطة الكونجرس ـ إذا تأزمت الأمور بدرجة صارخة ـ أن يجرّح الرئيس ويشك فى جدارته وينحيه من منصبه، ولكن ليس من سلطة الرئيس أن يحلّ الكونجرس، أو ينحىّ أحد أعضاءه. وفى مجال السياسة الخارجية، فإن الكونجرس فقط هو المختص بإعلان الحرب، أو تخصيص الموارد اللازمة لخوضها. ولكن المشكلة هنا كانت مشكلة عملية، أكثر منها نظرية دستورية،

فالولايات المتحدة كانت ـ بالفعل ـ فى حالة حرب مع فيتنام الشمالية. وقد قرر الكونجرس فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠، إلغاء قرار خليج «تونكين»، لكن «نيكسون» تجاهل ذلك بمنتهى البساطة قائلاً إن القرار لم يكن ضرورياً، لتبرير الاستمرار فى الحرب. وبالنسبة للمخصصات المالية، لم يكن هناك كثير من أعضاء الكونجرس، على استعداد للمجازفة بحياته المهنية، للتصويت بعدم الموافقة على ميزانية وزارة الدفاع فى الظروف العادية؛ وبالاحرى عندما كان الشباب الأمريكى مشتركاً فى القتال، ولابد من حصوله على الأسلحة والذخيرة، وغيرها من المعدات لحماية أنفسهم.

لكن الكونجرس وجد طريقة بارعة لاستخدام سلطة المخصصات المالية كوسيلة لفرض إرادته، دون سلب الرجال المحاربين وسائل دفاعهم عن أنفسهم، فقد أعلن أن الأموال التى خصصها للأغراض العسكرية لا يمكن استخدامها فى توسيع نطاق الحرب؛ وبصفة خاصة حظر استخدام القوات الأمريكية البرية فى كمبوديا أو لاوس. إن هذا القيد منع «نيكسون» من إرسال قوات أمريكية إلى لاوس فى ٨ فبراير ١٩٧١، عندما قام جيش ڤيتنام الجنوبية بشن غزو ضخم على لاوس. ومع ذلك فلأن الكونجرس عجز عن تقييد استخدام «نيكسون» للقوات الجوية، فقد أرسل طائرات الهيليكوبتر وقاذفات القنابل الأمريكية ـ فى مهمة تلو الأخرى ـ لحماية جيش ڤيتنام الجنوبية، الذى سحقته قوات هانوى، بالرغم من الغطاء الجوى، وكبدته ٥٠٪ من الخسائر التى اسفرت عنها تلك العملية التى دامت لمدة ٤٥ يوما. لقد كانت ورطة محرجة للغاية، أقنعت ڤيتنام الجنوبية ـ كما كتبت «ڤيتز چيرالد» ـ بأن معنى سياسة «الڤيتنمة» هو «زيادة عدد وفيات الڤيتناميين، من أجل تحقيق هدف السياسة الأمريكية، وهو اقتلاع القوات الأمريكية من ڤيتنام، دون مفاوضات السلام».

فى ٣٠ مارس ١٩٧٢، شنت هانوى اعتداءً خطيراً، عبر القطاع المنزوع السلاح. وبعد مرور أسبوعين، ردَّ نيكسون عليه باستئناف القصف الحاد للشمال، الذى أصاب «هايفونج» و«هانوى» فى ١٦ أبريل، لأول مرة منذ ١٩٦٨، بالاضافة

إلى قصف ميناء «هايفونج». وهكذا أتاح نيكسون الفرصة للبنتاجون، لإثبات قدراته وإمكانياته التى طالما تحدث عنها. (فى تلك الواقعة.. لم ينجح، رغم إدعاء العسكريين لسنوات طويلة أن تصعيد الحرب على هذه الشاكلة، سوف يكون حاسماً) كما أنه بذلك التصرف طمأن المتشككين الذين كانوا يخشون أن يكون «نيكسون» قد بدأ يتساهل مع الشيوعيين. ومن دواعى بهجة «نيكسون» أنه استطاع أن يحقق ما كان «جونسون» يخشى الإقدام عليه دائماً، ودون التعرض لعواقبه الوخيمة؛ إذ أن «نيكسون» جازف ـ إلى حد خطير ـ بتعريض انفراج العلاقات مع روسيا للخطر، وكذلك الانفتاح على الصين. وهو دليل واضح على أن ڤيتنام كانت دائماً أهم أولوياته. ورغم أن روسيا خسرت إحدى سفنها فى ميناء «هايفونج»، فإنها تظاهرت وكأن شيئاً لم يحدث، وبعدها بشهر قام «نيكسون» بزيارة موسكو، لعقد اجتماع قمة هناك. لقد رأى «كيسنجر» أن الفضل فى ذلك النجاح، يرجع لسياسة الربط وانفراج العلاقات الدولية، بينما عزى غيره الأمر إلى حاجة روسيا إلى القمح والذرة الأمريكية. أما رد فعل بكين فقد اقتصر على الشجب الشفوى.

لقد أفلت «نيكسون» دون مساءلة لتصعيده للحرب بشكل خطير، ولكن ذلك لم يحل كل مشاكله على الإطلاق. لقد كان يواجه عام الانتخابات فى ١٩٧٢، ولكى يفوز بإعادة انتخابه كان يتحتم عليه أن يتوصل إلى شكل ما للسلام فى ڤيتنام، وأن يحافظ ـ كذلك ـ على بقاء «ثيو» فى السلطة فى سايجون، وإلا سوف يصبح «أول رئيس أمريكى يخسر حرباً.» لذلك قرر «نيكسون» أن يجبر «لى دوك تو» على قبول حل وسط سلمى بأن يترك للشيوعيين السيطرة على معظم الريف فى ڤيتنام الجنوبية (لكن ليس على المدن، خاصة سايجون)، وذلك بتصعيد الحرب أكثر من ذى قبل. بينما أخذ «كيسنجر» موقفاً صارماً فى مباحثاته السرية المستمرة مع «لى دوك تو»، قام «نيكسون» بزيادة حدة الهجمات العسكرية على ڤيتنام الشمالية وكمبوديا ولاوس.

لجأ «نيكسون» إلى الهجمات الجوية بصفة أساسية، لأنه بحلول ربيع ١٩٧٢ كان قد تم خفض عدد القوات البرية الأمريكية فى فيتنام إلى ٧٠,٠٠٠ جندى، وهو مستوى أقل بكثير جداً من الـ ٥٤٠,٠٠٠ جندى الذين كانوا فى فيتنام عندما تولى الرئاسة قبلها بأربع سنوات. كما أن عدد وفيات الأمريكيين المشتبكين فى المعارك انخفض إلى حالة واحدة كل يوم بدلاً من ٣٠٠ حالة كل أسبوع. ومن وجهة نظر «نيكسون» كانت سياسة «الفيتنمة» سياسة ناجحة، لم تنقصها سوى موافقة هانوى على اتفاقية السلام.

كانت مباحثات «كيسنجر» ـ «لى دوك تو» مطولة ومعقدة بشكل كبير، حيث دارت كثير من المساومات حول نقاط صغيرة جداً، بينما عمد كل جانب إلى إلقاء اللوم على الجانب الآخر باتهامه بعدم الجدية. ثم تبدلت بعض الأوضاع، إلا أن ما صمد طوال ذلك كان الثبات على المبدأ، إذ إن هانوى كانت ـ دائماً ـ مستعدة للسماح للأمريكيين بالانسحاب ثم تسليم أسرى الحرب. وفيما عدا تلك النقطة، أصرت هانوى على أن الولايات المتحدة يجب ألا يكون لها شأن بما يحدث فى فيتنام، والذى كان يعنى رفض «لى دوك تو» توقيع أية اتفاقيات تضع قيود على تصرفات هانوى مستقبلاً. أما واشنطن فقد ثبتت على مبدأ أن تتنازل هانوى عن استخدام القوة فى تسوية مشكلة فيتنام المنقسمة، ومثل ذلك الاتفاق كان ـ بالطبع ـ سيؤمن وضع «ثيو» لعدة سنوات تالية، إذا ظل مسيطراً على الجيش والبوليس ودوائر الحكومة، والأهم من كل ذلك، صناديق الاقتراع فى فيتنام الجنوبية.

فى نهاية الأمر، عبر «لى دوك تو» عن استعداده لتوقيع اتفاقية، ولكن ظلت دوافعه غامضة؛ إذ ربما أدرك أنه بمجرد رحيل الأمريكيين سيكون من الصعب على «نيكسون» و«كيسنجر» التأثير على مجرى الأحداث، وربما أنه استجاب لرشوة «نيكسون» الذى وعده بتنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء فيتنام الشمالية بمجرد وقف إطلاق النار. وعلى أية حال فإنه فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ ـ أى قبل الانتخابات بفترة

قصيرة ـ أعلن كيسنجر وهو مبتهج بانتصاره، أن السلام صار وشيكاً. وادعى نيكسون أن سياساته قد حققت السلام بشرف، ولقد كان لذلك تأثير على مرشح الحزب الديمقراطى، السيناتور «چورچ ماكجفرن» الذى لازمه سوء الحظ، طوال حملته الانتخابية غير البارعة؛ إذ إنه خسر القضية الوحيدة التى كانت ما زالت رابحة. ورغم أنه ناشد الشعب الأمريكى فى آخر دقيقة قائلاً «لا تدعوا ذلك الرجل يخدعكم مرة ثانية» إلا أن أكثر من ٦٠٪ من الناخبين اختاروا «نيكسون»، الذى حقق أعظم انتصار فى تاريخ الانتخابات الأمريكية الحديث.

لكن ما أثار الدهشة هو أن المباحثات تعثرت مرة أخرى بعد الانتخابات مباشرة، فبناءً على إصرار «نيكسون» قام «كيسنجر» بزيادة الثمن، فى الوقت الذى استعد فيه «لى دوك تو» للتوقيع؛ إذ طالبه نيكسون بضمانة «فى صلابة الحديد»، ببقاء «تيو» فى الحكم، وكان ذلك راجعاً ـ جزئياً ـ إلى تصلب «تيو»، الذى أدرك أن الولايات المتحدة كانت تخونه، لأن انسحابها سيؤدى ـ إن عاجلاً أو آجلاً ـ إلى الإطاحة به، بغض النظر عن وعود «لى دوك تو»، ولذلك هدد بأنه سيتجاهل أى اتفاق، يوقع عليه «كيسنجر» لوقف إطلاق النار. لقد قدم «كيسنجر» وعوداً مغالى فيها إلى «تيو» و «لى دوك تو» بتقديم مساعدات العسكرية الأمريكية فى حالة اعتداء الشيوعيين، والاعتمادات المالية الأمريكية، لتعمير كلا الجانبين بعد إحلال السلام. وفى ذات الوقت، بدأ «نيكسون» فى حملة أعياد الميلاد لقصف هانوى، والتى جعلت من هانوى، المدينة التى تعرضت لأكثف قصف بالقنابل فى تاريخ الحروب على الإطلاق.

إن السبب الذى أعلن عنه «نيكسون» للهجوم الجوى، كان إجبار هانوى على إطلاق أسرى الحرب الأمريكيين، ولكن الحملة ذاتها أدت إلى خسارة ١٥ قاذفة "B- 52S"، و ١١ قاذفة قنابل مقاتلة على أقل تقدير (أدعت هانوى أن الخسائر الأمريكية فاقت ذلك بكثير جداً)، مما نتج عنه زيادة عدد أسرى الحرب الذين اعتقلتهم هانوى بحوالى ٩٣، وكانت الخسائر أكثر مما يمكن للقوات الجوية

الأمريكية ان تتقبله. ولم ترق للقيادة العسكرية أبداً فكرة إرسال القاذفات "B52S" الباهظة الثمن إلى هانوى، تلك المدينة التى نجحت روسيا فى تحصينها ضد الهجمات الجوية. وعندما استمر تزايد الخسائر، طالبت القيادات بالتوقف. ولابد أن «نيكسون» أدرك ـ أيضاً ـ أن معارضة القصف عمت كافة أنحاء العالم؛ وربما أقنعه «كيسنجر» بأن اتفاقية أكتوبر كانت أفضل المتاح أمام الولايات المتحدة؛ وربما اقتنع لأن الديمقراطيين ـ رغم انتصار «نيكسون» الشخصى فى الانتخابات ـ كانوا مازالوا مسيطرين على الكونجرس، وأصبحوا أخيراً على استعداد لممارسة سلطاتهم ـ وربما كان ذلك أهم العوامل على الإطلاق. كان «نيكسون» يعلم أن الكونجرس الجديد الذى كان سيتولى مهامه فى يناير ١٩٧٣، كان يعتزم إيقاف كل الاعتمادات الخاصة بالقصف، ولذلك أمر «نيكسون» بتوقف قاذفات القنابل، ووافق على التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار. وفى ٢٣ يناير ١٩٧٣ انتهت كل العمليات الأمريكية فى حرب فيتنام.

لقد ادعى «نيكسون» أن القصف الذى تم فى أعياد الميلاد، كان السبب فى التوصل إلى الاتفاق، ولكن اثنين من المسئولين بإدارته أعلنا كذب تلك القصة فى المقابلة التى تمت بينهما وبين «مارفن و برنارد كالب»، إذ عندما سئل أحدهما عن الفرق الذى أحدثه قصف أعياد الميلاد، أجاب قائلاً: «مقدار ضئيل للغاية، ذلك القصف الهائل أحدث فرقاً محدوداً جداً، وكل ما حققته القاذفات «ب ـ ٥٢» فى يناير كانت إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه فى أكتوبر». لقد برر مسئول آخر القصف، قائلا: «لقد كنا فى موقف محرج: هل كان من الممكن أن نوافق ـ فجأة ـ فى يناير على التوقيع على ما رفضناه فى أكتوبر، كان يتعين علينا أن نفعل شيئاً ما، ولذلك.. بدأ القصف لمحاولة خلق صورة العدو المنهزم، الذى عاد إلى منضدة المفاوضات زاحفاً، لكى يقبل الشروط التى طالبت بها الولايات المتحدة».

طوال العامين التاليين، أخذ «كيسنجر» يتفاخر بأنه نجح فى تحقيق المستحيل وأوضح للعرب والإسرائيليين أن التفاوض بخصوص السلم فى فيتنام استغرق أربع

سنوات، أى إنه بالرغم من كونه رجل المعجزات، فليس باستطاعته إحلال السلام فى الشرق الأوسط فوراً. وفى نفس الوقت، كان حديث «نيكسون» وتصرفاته، تنم عن أن الولايات المتحدة قد أحرزت نصراً حاسماً تحت قيادته.

كانت إدعاءات ذات صدى أجوف، لأن القتال استمر فى جنوب ڤيتنام وزاد فى كمبوديا. وركزت القوات الجوية الأمريكية الضخمة ـ الموجودة فى آسيا ـ على كمبوديا، فى سلسلة من الهجمات المكثفة، فرد الكونجرس بقطع كل الاعتمادات المخصصة لمثل هذا القصف. وفى ٢٧ يونيه ١٩٧٣، استخدم نيكسون حق الڤيتو ضد مشروع القرار الخاص بإيقاف تلك الاعتمادات. وبعد مرور يومين أكّـد للكونجرس أن كل العمليات العسكرية الأمريكية فى كمبوديا ستتوقف فى ١٥ أغسطس، وفى ١ يوليه وقع على مشروع قرار بإنهاء كل عمليات القتال الأمريكية فى الهند الصينية فى ١٥ أغسطس. لقد أجمعت الغالبية العظمى من المراقبين على أن «نيكسون» استسلم فقط نظراً لضعف موقفه السياسى بسبب «ووترچيت».

لقد انتهك وقف إطلاق النار فى ڤيتنام قبل أن يجف الحبر المكتوب على الاتفاقيات. وأسرع «نيكسون» بإرسال مزيد من الأسلحة إلى «ثيو» (٣,٢ بليون دولار ١٩٧٣)، الذى كان لديه بالفعل رابع أضخم قوة عسكرية فى العالم. وحقيقة الأمر أن الأطراف الأربعة (سايجون، وهانوى، والڤيث كونج، والولايات المتحدة) التى وقعت على اتفاق وقف إطلاق النار ـ الذى توصلوا إليه بعد تلك الفترة الطويلة من المفاوضات الأليمة ـ قد انتهكت ذلك الاتفاق، بكل طريقة يمكن تصورها، حسبما توقع الجميع مسبقا. وكل ما تم الاتفاق عليه بالفعل كان سحب الولايات المتحدة رجالها المقاتلين من ڤيتنام، وإعادة هانوى لأسرى الحرب الأمريكيين.

واحتدمت المعركة طوال العامين التاليين، مع حدوث تغيير نسبى فى الأوضاع، لقد رفض الكونجرس تخصيص اعتمادات إضافية لجيش «ثيو»، بالرغم من تزايد حدة الالتماسات التى قدمها «كيسنجر» و«نيكسون»، ثم الرئيس «فورد» فى نهاية الأمر.

لقد بدأ الانهيار النهائى لنظام «ثيو» فى يناير ١٩٧٥، عندما سقطت «فوك بنه» عاصمة مقاطعة «فوك لونج» فى أيدى الشيوعيين، وحاول «تيو» أن يقصّر خطوطه القتالية (حتى ذلك الوقت كان «تيو» يحاول السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضى). ولكن ثبت خطأ محاولة التراجع إلى خطوط قتال أسهل فى الدفاع عنها، إذ جلب عليه الكوارث، فبمجرد أن بدأ جيش ڤيتنام الجنوبية فى التراجع.. لم يتوقف عن التراجع أبداً، وانتشر الذعر بين القوات ومنها إلى اللاجئين المدنيين، الذين سرعان ما سدوا الطرق، فسقطت «هيو» فى ٢٦ مارس، ثم «دانانج» ٣١ مارس، ثم انسحب جيش ڤيتنام الجنوبية فى ٢٢ أبريل من «زاون لوك» الواقعة على بعد ٤٠ ميلاً، شرق سايجون. وبعد مرور أسبوع، احتلت قوات «الڤيث كونج»، القاعدة الجوية الضخمة فى «بيان هوا» على بعد ١٥ ميلاً من سايجون.

فى ٢١ أبريل، القى الرئيس «تيو» خطاباً مشحوناً بالعواطف، أذيع فى إذاعة وتليفزيون ڤيتنام، اتهم فيه الولايات المتحدة بنقض وعودها بالمساعدات، وألقى تبعة الهزيمة الكاملة على تخفيض المساعدات العسكرية الأمريكية، ثم استقال وغادر البلاد وبصحبته معظم أقاربه وأمواله وأصدقائه. وفى ٢٨ أبريل، أمر الرئيس «فورد» بالإجلاء الاضطرارى لكل الرعايا الأمريكيين المتبقيين فى ڤيتنام الجنوبية، وذلك باستخدام طائرات الهليكوبتر. ولقد كان المشهد مروعاً، حين حاول جنود البحرية الأمريكية إبعاد الڤيتناميين المذعورين (الذين حاربوا جنباً إلى جنب ـ مع الأمريكيين، مما أصابهم بالرعب من الشيوعيين) عن طائرات الهليكوبتر التى استخدمت فى إجلاء الأمريكيين، وقلة مختارة من الڤيتناميين. وفى ٣٠ أبريل ١٩٧٥، أعلنت بقايا حكومة ڤيتنام الجنوبية استسلامها غير المشروط للشيوعيين، ثم أعيدت تسمية سايجون باسم «هوشى مينه»، وأصبحت ڤيتنام دولة واحدة مرة أخرى. وفى نفس الشهر سقطت حكومة «لون نول» فى «بنوم بنه»، فى يد الجيش الأحمر. وكانت هذه نهاية التدخل فى حرب الهند الصينية وهكذا، انتهت أكثر مغامرات السياسة الخارجية الأمريكية جلباً للكوارث.

لقد ثبت خطأ توقعات «نيكسون» بخصوص قطع «الدومينو»، التى تنبأ بخضوعها للشيوعية، واحدة تلو الأخرى. ففى خلال عام، كانت ڤيتنام الشيوعية فى حالة حرب مع كمبوديا الشيوعية، وبحلول ١٩٧٨ كانت فى حالة حرب مع الصين. إلا أن مؤيدى السلام «الحمائم» ـ الذين آمنوا بأن الشيوعيين فى جنوب شرق آسيا.. كانوا مصلحين زراعيين، هدفهم إعادة توزيع الأرض ـ كانت تنتظرهم صدمة فظيعة، حيث إن الجيش الأحمر أسس فى كمبوديا نظام حكم من أكثر النظم قمعاً فى تاريخ العالم، حيث أصبح الوضع رهيباً لدرجة أن السيناتور «ماكجڤرن» ـ أحد «الحمائم» الأصليين ـ نادى بتدخل الأمم المتحدة عسكرياً من أجل إيجاد حل لما كان يدور فى كمبوديا. وفى ڤيتنام، أخذت الآلاف المؤلفة تسعى للفرار بأية وسيلة ممكنة. فبالرغم من كل أخطاء حكومات «ديم» و«كاى» و«تيو» فى سايجون، كانت المدينة تحت حكمهم عبارة عن جنة حقيقية تمارس فيها حرية الحديث والتجمع، بالمقارنة بما كان يحدث تحت حكم الشيوعيين. كما كتب «نيكسون» ـ ببعض الارتياح فى ١٩٧٨ ـ لم يكن هناك من يحاول اقتحام ڤيتنام الشيوعية.

وهكذا خرج الأمريكيون ـ أخيراً ـ من الهند الصينية، وفيما عدا هونج كونج، وجنوب كوريا، ولم يعد للرجل الأبيض وجود واقعى فى قارة آسيا، حيث كان الأمريكيون آخر من غادروها. لقد اكتملت العملية، تقريباً، التى بدأها اليابانيون قبل ذلك بجيل، حينما نادوا بأن آسيا يجب أن يحكمها الآسيويون. إن علاقة الولايات المتحدة بآسيا التى بدأت بالاستحواذ على الفلبين، منذ ثلاثة أرباع قرن مضى، قد وصلت إلى حد فاصل. لقد ظلت الولايات المتحدة مشتبكة فى حروب فى آسيا لمدة ٢٢ سنة من الـ ٣٤ سنة الممتدة من ١٩٤١ إلى ١٩٧٥؛ ولقد لقى أكثر من ١٢٠,٠٠٠ شاب أمريكى حتفه فى القتال هناك (٤١,٠٠٠ فى الحرب العالمية الثانية، و ٣٣,٠٠٠ فى كوريا، و ٤٦,٠٠٠ فى ڤيتنام)، أما عدد الجرحى فوصل إلى ٥٣٠,٠٠٠ (١٣٠,٠٠٠ فى الحرب العالمية الثانية، ١٠٠,٠٠٠ فى كوريا، ٣٠٠,٠٠٠ فى ڤيتنام)*.

(*) إن نسبة الوفيات إلى الجرحى فى القتال، كانت أقل كثيراً فى حرب ڤيتنام عن غيرها من الحروب السابقة، بفضل قيام طائرات الهليكوبتر بإجلاء الجرحى، والتقدم الرائع فى الأساليب الطبية فى الميدان.

وما الذى جنته الولايات المتحدة، مقابل كل الموارد التى أنفقت، والأرواح التى ضاعت والأجساد المقعدة مدى الحياة؟ لا شئ البتة، إلا إذا كانت استوعبت الدرس الذى ألقاه الفيتناميون أياً كانت فحواه. وعكف القليلون على إكتشاف الاجابة، أما الرئيس «فورد» فحدد مجرى التساؤلات، عندما نادى بفقدان الذاكرة بدلاً من التحليل، إذ أعلن فى ١٩٧٥ : «لقد تم استيعاب دروس الماضى فى فيتنام، استوعبها الرؤساء والكونجرس والشعب الأمريكى ـ ويجب علينا أن نركز اهتمامنا على المستقبل». ولم يذكر ماهية تلك الدروس، ولكن الشعب الأمريكى تجاوب بامتنان مع دعوته لنسيان الكابوس بأكمله.

وبدا أن الإرث المتوقع، كان تزايد دور الكونجرس فى تقرير السياسة الخارجية. إحدى السمات الجوهرية لصعود الولايات المتحدة إلى العالمية بعد ١٩٣٨، كانت النمو الهائل فى سلطة الرئاسة، خاصة فى الشئون الخارجية. ولكن الكونجرس اضطر إلى ممارسة سلطاته لإخراج الدولة من فيتنام، والعودة إلى سياسة الواقعية. لقد أجبر الكونجرس على التأكيد على إثبات وجوده، إلى متى سوف يستمر فى ذلك؟ لم يكن ذلك واضحاً بعد. إن طبيعة النظام السياسى الأمريكى تفرض على أعضاء الكونجرس الاهتمام بالشئون الداخلية، أكثر كثيراً من الشئون الخارجية، إلا عندما تكون الولايات المتحدة فى حالة حرب.

فى ١٩٧٢، قام الكونجرس بإصدار قانون سلطات الحرب، الذى يحتم على الرئيس أن يقدم تقريراً عن تصرفاته، خلال ثلاثين يوماً من اشتراك القوات فى حرب خارجية. وبعد ذلك، يتعين الحصول على موافقة الكونجرس على الإجراءات التى تتخذها الرئاسة.

لقد لجأ الكونجرس إلى وسيلة مُحرجة، لاثبات حقوقه وواجباته الدستورية فى حالة آخر مرة طلب منها رئيس امريكى مشورة الكونجرس بخصوص سلطات الحرب، كانت فى ١٩٦٤ عندما حصل «جونسون» ـ بسهولة ـ ويسر ـ على موافقة الهيئة

التشريعية على قرار خليج «تونكين» إن الكونجرس لم يقم بأى دور ـ على الإطلاق ـ فى القرارت الأساسية، التى اتخذها البيت الأبيض فى عهد نيكسون: «الفيتنمة»، أو الهجمات الجوية، ثم الهجمات البرية على كمبوديا ولاوس، أو رحلة الصين، أو سياسة انفراج التوتر فى العلاقات الدولية، أو سياسة الربط، أو تلغيم ميناء «هايفونج»، أو القصف فى أعياد الميلاد، أو اتفاقية وقف إطلاق النار. إن قانون سلطات الحرب، الذى بدأ بافتراض ضرورة منح الرئيس حرية سرعة الحركة فى الأزمات، قد أفسد اللعبة.فحين كان الرئيس يستخدم السلطات التى خولها له القانون لكى يرسل القوات إلى الحرب،لم يكن منطقيا أن يحاول الكونجرس بعد ذلك إجبار الرئيس على سحب تلك القوات.

عندما تدثر الرئيس بالعلم الأمريكى، وناشد وطنية ـ وشوفينية ـ الشعب الأمريكى، تمكن من إبقاء الحرب مستمرة. لقد أصبح واضحاً فى مايو ١٩٧٥ أن الشعب كان مازال متلهفاً ـ حتى بعد «نيكسون» ـ على زعامة قوية، وأنه سوف يستجيب بحماس لصليل السيوف، وهو ما اتضح عندما أرسل الرئيس «فورد» البحرية الأمريكية إلى كمبوديا، لإنقاذ سفينة تجارية تم أسرها. لقد كشفت تلك الواقعة عن أن المغامرة العسكرية الناجحة ما زالت هى أسرع وسيلة، يمكن للرئيس أن يحقق بها شعبيته. وفى مثل تلك المواقف.. تتضاءل الآمال فى وجود سياسة خارجية، أقل نشاطاً، وأكثر حذراً وواقعية، وأقل تكلفة.